جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

آذار/ مارس
2023

تقرير تحليلي

سورية بعد عام 2011: تحوُّلات السياسة والاقتصاد والمجتمع

إعداد: خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة..... 4

أولاً: التحوُّلات السياسية في المشهد السوري..... 4

1. مركزية السلطة مقابل توزُّع السلطة:..... 4
2. بروز قُوى محلية خارج السلطة:..... 7
3. تحوُّلات القُوى المعارضة للنظام السوري: 8
4. موقف القُوى الخارجية من الثورة السورية: 9

ثانياً: التحوُّلات الاقتصادية في المشهد السوري 10

1. بِنْية التجارة الخارجية:..... 10
2. بِنْية الأسواق:..... 11
3. رجال الأعمال:..... 14

ثالثاً: التحوُّلات الاجتماعية في المشهد السوري..... 15

1. تغيُّر علاقة السلطات بالمجتمعات المحلية:..... 15
2. تغيُّر النفوذ الاجتماعي للأقليات:..... 17
3. انزياح في مجتمعات الأرياف والمدن:..... 19
4. انزياح في التيارات الفكرية:..... 19

خُلاصة..... 20

مقدمة

يستمر النزاع في سورية رغم مضيّ اثنَيْ عشر عاماً على بَدْء الثورة السورية، ورغم أنّ الانتقال السياسي الذي طالب به المتظاهرون لم يحصل حتى اللحظة، إلّا أن تحوُّلات سياسية واقتصادية واجتماعية حصلت في بِنْية النظام والمعارضة والمجتمع السوري.

أدّت الثورة السورية إلى تحوُّلات عميقة في المشهد السوري، ويبدو أنها لمّا تنتهِ أو تستقر، مما يعني أنّ هذا المشهد يحتاج مزيداً من الوقت للتشكُّل. تُبيّن هذه الورقة أبرز تلك التحوُّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الدخول في العَقْد الثاني من عمر النزاع.

أولاً: التحوّلات السياسية في المشهد السوري

1. مركزية السلطة مقابل توزُّع السلطة:

عُرفت سورية منذ حكم البعث بسيطرة مركزية شديدة؛ فصلاحيات الرئيس تُعَدّ واسعة للغاية، وحتى عام 2011 كانت السلطة في سورية تهيمن على كافة المفاصل، وتبسط نفوذها على كامل أراضي البلاد؛ حيث تُهيمن الأفرع الأمنية على كافة مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سورية، وبالكاد هناك مؤسسة لا يوجد فيها حضور أمني، عَبْر ما يعرف بضابط الأمن في المؤسسة الحكومية أو عَبْر مخبرين منتشرين داخل هذه المؤسسات. وفي مؤسسات الدولة كانت المؤسسات البعثية الرديفة تُؤدي دوراً كبيراً في رسم القوانين ونهج الوزارات ومؤسسات الحكومة عَبْر القيادة القُطْريّة لحزب البعث التي كان أعضاؤها يتوزّعون على متابعة المهامّ الرئيسية في الحكومة.

مع اندلاع الثورة السورية بدأت مناطق في سورية تخرج من يد السلطة، وراحت هذه المناطق مع الوقت تنظّم نفسها في هياكل محلية تساعد على تقديم بعض الخدمات للسكان في تلك المنطقة. على سبيل المثال تأسَّس أولُ مجلسِ مدينة معارض أواخر عام 2011 ومطلع عام 2012[1]، كما تم تأسيس وحدات صغيرة تُدعى التنسيقيات قامت بأدوار تنظيمية بين المتظاهرين، إضافة إلى تطوُّر بعض المشافي الميدانية إلى مؤسسات ذات دور حيوي في الثورة. هكذا بدأت السلطات المركزية بيد النظام السوري ومؤسساته تتفلّت بحكم الظروف التي تجري في سورية، وخسر النظام عدداً كبيراً من الصلاحيات فعلياً إضافة إلى خسارته الجغرافية.

[1] **مُدرَكات الحَوْكَمة: تجربة المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة في سورية**، وحدة المجالس المحلية، 2017/1/1، ص13، الرابط.

مع مطلع عام 2023 باتت السلطة في سورية مقسَّمة إلى خمسة أقسام؛ فالنظام ما يزال يسيطر على كافة مفاصل الحياة في المناطق الواقعة تحت سيطرته، مع تفلُّت عدد من المؤسسات والشخصيات والجماعات المستندة إلى دعم إيران أو روسيا كما هو الحال في منطقة تدمر التي تُهيمن عليها الأخيرة، ومنطقة البوكمال التي تُسيطر عليها الميليشيات الإيرانية.

تُعَدّ درعا والسويداء كذلك نموذجاً لتفلُّت المناطق من سلطة النظام؛ فلم تَعُدْ قدرته على ممارسة السلطة فيها كما كانت عليه قبل عام 2011، رغم أنها خاضعة لسيطرته، فقدرة هذه المناطق على التفلُّت من القوانين والأوامر التي تصدر عن المركز أصبحت أكبر بسبب التمرد الاجتماعي بدرجة رئيسية.

كذلك، يُعطي الوضع في شمال سورية دلالة على توزُّع السلطة، ومشاركة أطراف أخرى في السيطرة عليها؛ فالإدارة الذاتية تسيطر على شمال شرق سورية، وتهيمن هيئة تحرير الشام على إدلب وريفها، كما تسيطر مجالس محلية على الحكم المحليّ في مناطق سيطرة فصائل المعارضة شمال حلب والرقة.

توزع السلطات بين المحافظات السوريـة

آذار / مارس 2023

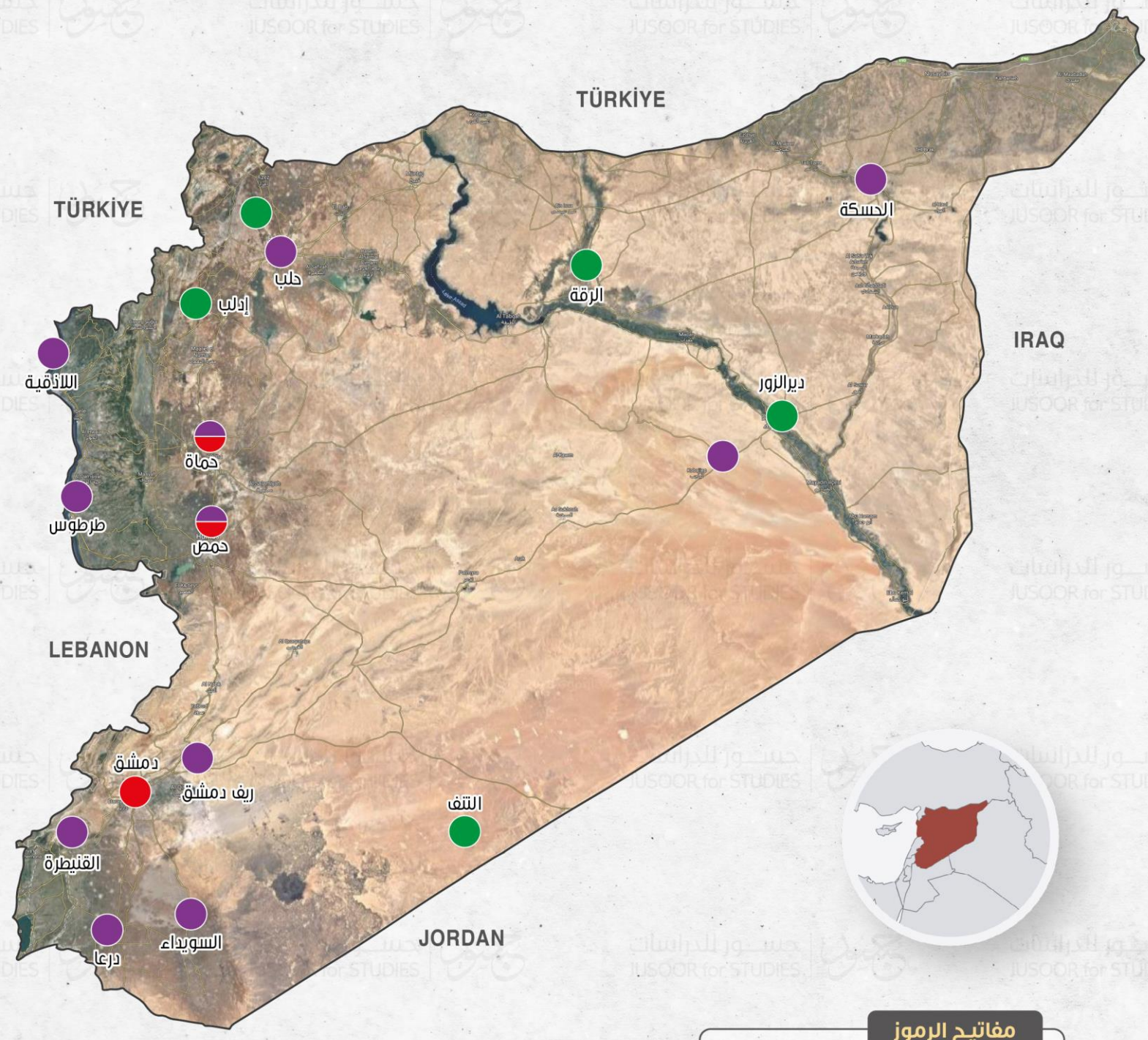

مفاتيح الرموز

- سلطة مختلطة مع النظام السوري
- سلطة خارجة عن النظام السوري
- سلطة شبه كاملة للنظام السوري

1:300,000

N

0 1,25 2,5 5 km

المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبّر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.

2. بروز قُوى محلية خارج السلطة:

تتوزّع السلطة بين عدد من القُوى بعد عام 2011، هو ما حصل فعلياً؛ حيث باتت هناك جماعات رئيسية تسيطر على المناطق المختلفة في سورية، وهي:

- **الجيش الوطني السوري:** يُمثّل المعارضةَ السوريةَ المسلّحةَ، ويتألف من عدد من الفصائل التي نشأت في ظروف مختلفة منذ نهاية عام 2011، وقاتلت كلّاً من قوّات النظام السوري، وقوات سوريا الديمقراطية، وتنظيم داعش، يُسيطر الجيش الوطني على 3 مناطق رئيسية بمساحة قَدْرها 8390 كم^2 تقريباً، وهي:

أ. منطقة جرابلس – أعزاز – الباب، وتُعرَف عسكرياً باسم منطقة درع الفرات، نسبة إلى العملية التي شنها الجيش الوطني بدعم وإسناد من القوات التركية ضد تنظيم داعش عام 2017.

ب. منطقة عفرين، وتُعرف عسكرياً باسم منطقة غصن الزيتون، نسبة إلى العملية التي شنها الجيش الوطني بدعم وإسناد من القوات التركية ضد تنظيم داعش عام 2018.

ت. منطقة رأس العين وتل أبيض، وتُعرف عسكرياً باسم منطقة نبع السلام، نسبة إلى العملية التي شنها الجيش الوطني بدعم وإسناد من القوات التركية ضد قوات سوريا الديمقراطية عام 2019.

- **جيش سورية الحرّة:** يُمثّل المعارضة السورية المسلّحة أيضاً، ويتألف من عدد من الفصائل المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي، وتنشط ضِمن منطقة التنف عند المثلث الحدودي في الصحراء السورية بين سورية والأردن والعراق بمساحة تقارب 5500 كم^2. تقوم هذه الفصائل بعمليات ضدّ تنظيم داعش وخلاياه بشكل رئيسي، وتتولى حماية مخيم الركبان للاجئين، وتنفّذ أيضاً عمليات في إطار مكافحة المخدرات.
- **هيئة تحرير الشام:** وتنتشر في مناطق المعارضة السورية المسلّحة، وهي تنظيم يُشكّل امتداداً لجبهة النصرة، ويسيطر على أغلب المناطق في محافظة إدلب ومحيطها إلى جانب فصائل الجبهة الوطنية للتحرير التي تمثّل المعارضة السورية المسلّحة أيضاً، بمساحة قدرها 3500 كم^2. تتبع الهيئةَ حكومةُ الإنقاذِ التي تعتمد أسلوبَ عمل المؤسسات في المحافظة، وتفرض سيطرتها على مختلف المجالس المحلية والمؤسسات الخدمية في هذه المناطق.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** وتمثّل تحالف مجموعات مسلّحة مناهضة للنظام تقودها وحدات الحماية الكردية، وتتلقّى دعماً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب، وتسيطر على مناطق في شمال وشمال شرق سورية بمساحة تعادل 47.500 كم^2 تقريباً، وتمتلك موارد جيدة انتزعتها من يد تنظيم داعش.

- **فصائل السويداء المحلية:** وهي مجموعات مسلحة محايدة، تنشط في المحافظة أبرزها حركة رجال الكرامة الموجودة منذ عام 2012 بقيادة بعض مشايخ العقل، وكان لها دور كبير في حماية الأهالي من اعتداءات النظام وجماعات أخرى. فعلياً تُعتبر الحركة إحدى أهم القُوى جنوب سورية حالياً، لا سيما أنّها تمتلك امتداداً اجتماعياً كبيراً.
- **القوات الرديفة:** وهي مجموعات مسلّحة تنشط كميليشيات إلى جانب قوات النظام وأصبح لها نفوذ خاص بها. مثل قوات القاطرجي المسؤولة عن نقل المحروقات، وقوات أحمد درويش شمال شرق حماة، وقوات محلية تابعة للحشد الشعبي أو حزب الله.

3. تحوُّلات القُوى المعارضة للنظام السوري:

بعد موت حافظ الأسد، شهدت سورية نشاطاً سياسياً وثقافياً اتَّسم بالتحرر في إطار ما عُرف بربيع دمشق، الذي مثّلته شخصيات كثيرة أدّت دوراً رئيسياً في تأسيس المعارضة الرسمية السورية بعد عام 2011.

عموماً أفرزت تلك الفترة شخصيات سورية كان لها أثر في الحياة السياسية اللاحقة، إلا أن العقد الذي عقب ربيع دمشق كان جامداً من الناحية السياسية، ولم يشهد تحوُّلات حقيقية بسبب تعنُّت السلطة وتمسُّكها بإقصاء أي جماعة أو شخصية قادرة على التأثير.

في عام 2011 بدأت الثورة السورية تقوّض سلطة النظام، مدفوعة بموجة احتجاجات عربية، وراحت المعارضة تتوسع في جميع أنحاء سورية، حتى أصبحت ثورة شاركت فيها النسبة الكبرى من السوريين، اتخذت أشكالاً وتحوُّلات يمكن وصفها كما يلي:

- **الاحتجاجات السلمية:** شارك فيها ملايين السوريين في مختلف المدن والبلدات والقرى، وكانت على شكل هتافات وشعارات تم رفعها تطالب بالتغيير نحو مستقبل سياسي واقتصادي أفضل لجميع السكان، وقد امتدت هذه المرحلة بين آذار/ مارس 2011 وأواخر عام 2012، وكانت التجمعات في المظاهرات عبارة عن تنسيقيات محلية تقوم بأعمال التنظيم وتجهيز اللافتات. عقب ذلك شكّلت معظم تلك التنسيقيات نواة لكثير من الكيانات المؤسساتية من مكاتب تنظيمية وإعلامية وطبية وهيئات إغاثية وغير ذلك. كان ذلك على حساب السلطة المركزية؛ حيث أخذت تلك الكيانات صلاحيات وعمل الأخيرة في العديد من المناطق.

- **المجموعات المسلحة:** تشكّلت مع انشقاق عناصر وضباط عن قوات النظام أواخر عام 2011 في ظل تزايُد القمع المُمارَس ضد المتظاهرين وعمليات التجنيد الإجباري وغيرها. وسيطرت هذه المجموعات على العديد من المناطق، وتحوّلت لاحقاً إمّا لنواة كيان مقابل للمؤسسة العسكرية الرسمية كحالة الجيش الوطني السوري، أو لجناح عسكري لمشروع سياسي كحالة قوات سوريا الديمقراطية، أو لحالة أمنية تملأ فراغ وضعف السلطة الأمنية.
- **الأحزاب والقُوى السياسية المُعارِضة:** بدأت تظهر أواخر عام 2011 مع الإعلان عن المجلس الوطني السوري الذي جمع كيانات مناهضة للنظام سياسية واجتماعية، لكن في عام 2013 تم تَوسِعة هذه الكيانات لتشمل ممثلين عن شرائح أوسع من المعارضة ضِمن الائتلاف الوطني السوري الذي حظي باعتراف سياسي دولي بشكل قوّض سلطة النظام على المستوى الدولي. أيضاً مع أواخر عام 2012 بدأت تظهر تكتلات سياسية وحزبية ناشئة على خلفية تيارات سياسية أو دينية كامنة أو مستجدّة في البلاد. هناك مثلاً حزب التحرير الذي بدأ ينشط بقوة بعد عام 2012. والقُوى الكردية مثل المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي أسّس سلطة واضحة شمال شرق سورية.
- **جماعات وقُوى الضغط:** بدأت تظهر مطلع عام 2018 في سبيل تحقيق مناصرة للثورة السورية، ودعم القضية السياسية، وإنْ كان بعض هذه القوى بدأ بالنشاط قبل تلك الفترة في المجال الإنساني، إلّا أن إنجازاته الفعلية حصلت عام 2019 وكان أبرزها المساهمة في إصدار قانون قيصر عام 2020 ومشروع قانون مراقبة المساعدات الإنسانية الذي أقره مجلس النواب الأمريكي عام 2023. استطاعت هذه الجماعات أن تؤثر على قدرة ورغبة النظام باستعادة السلطة التي خسرها.

4. موقف القُوى الخارجية من الثورة السورية:

حرص بشار الأسد منذ وصوله للسلطة عام 2000 على تشكيل توازُن في العلاقات الدولية بين الغرب وحلفائه مثل تركيا والعرب وبين روسيا وإيران. لكن بعد عام 2011 خسر النظام الموقف الأوروبي والأمريكي الذي تحوّل من الدعم في إطار الشراكة الأورومتوسطية إلى الدعوة والمطالبة بالتغيير في السلطة. كذلك، تحوّلت علاقته مع روسيا وإيران من التحالف إلى التبعية؛ حيث خسر لحسابهم السيادة على الكثير من قطاعات الدولة والموارد.

بالمقابل، دعمت الدول الغربية المعارضة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بغرض إضعاف سلطة النظام، ومع أنّ هذا الدعم لم يُؤدِّ لتقوية سلطة المعارضة، لكنّه أسهم بشكل ما في تقوية سلطة ومشروع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

ورغم تغيُّر الموقف الغربي والعربي والتركي تجاه النظام السوري منذ عام 2018 إلّا أنّه لم يُؤدِّ إلى فكّ العزلة الدولية عنه والحصول على الدعم لاستعادة السيادة والسلطات التي خسرها لصالح بقية أطراف النزاع المحليين.

ثانياً: التحوّلات الاقتصادية في المشهد السوري

اقتصادياً يُمكن ملاحظة تحوّلات عميقة حصلت في بِنْية الاقتصاد السوري، والأسواق، وطبقة رجال الأعمال، والطبقات الاجتماعية الاقتصادية السورية. ويُمكن النظر إلى هذه التحوّلات بشكل أكثر تفصيلاً من خلال العناصر الآتية:

1. بِنْية التجارة الخارجية:

رغم تحسُّن العلاقات مع بعض الدول العربية بعد 2018 إلا أن الهيكل الإنتاجي السوري لم يكن في حال يسمح بعلاقات تجارية أفضل، كما أن تجارة المخدرات والسلاح والخردة والسيارات المسروقة وقضايا تحويل الأموال لأسباب تتعلق بتمويل جماعات وتيارات محظورة كلها مسائل جعلت الدول تتخذ إجراءات متحفّظة تجاه العملية التجارية مع النظام. ويُلاحَظ أنّ الصادرات السورية باتت بعد عام 2011 تتكّون من قسمين:

- **صادرات إلى الدول العربية:** وهي الكتلة الأكبر حيث وصلت إلى 400 مليار ليرة سورية (قُرابة 8 مليارات دولار) سنوياً، ووصلت إلى ذروتها عام 2012، لكن يُعتقد أنّ هذا الارتفاع ليس في الكميات المصدَّرة إنما نتيجة انخفاض في قيمة العملة انعكس على تضخُّم الرقم، أي أنّ الصادرات عام 2012 وصلت حوالَيْ 730 مليار ليرة سورية، إلّا أن سعر الصرف لليرة السورية قارب 80 ليرة سورية لكلّ دولار. مع هذا كانت العلاقات التجارية مع الدول العربية جيدة حتى 2012 ولم تتأثر فعلياً، إلا أنها هبطت بشدة عام 2013 وهي فترة تعرضت فيها الصادرات مع الدول العربية لأدنى انخفاض، ثم عادت نسبياً للتحسُّن بشكل خجول منذ 2017 وحتى 2021.

- **الصادرات إلى الدول الغربية:** كانت تصل إلى أكثر من 200 مليار ليرة سورية (حوالَيْ 4 مليارات دولار) قبل عام 2011، إلّا أنها نتيجة قطع العلاقات تأثّرت بشكل واضح لتنخفض إلى قُرابة صفر، دون أن تتحسن فعلياً بعد ذلك حتى هذه اللحظة.

بالنسبة للواردات حافظ النظام بعد عام 2011 على سوية صادرات بالحدّ الأدنى مع الدول العربية –في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الليرة السورية– ويُلاحَظ أنّ الحديث الرسمي عن الواردات من إيران غير مُعلَن؛ مما يعني أنّ العلاقات معها لجهة التوريدات إما أقل بكثير مما يتم تداوُله، أي يتم تضخيمه إعلامياً، أو لا يتم التصريح عنها رسمياً في الغالب، فالوقود الواصل إلى الشواطئ السورية لا يدخل في هذه الحسابات، وبالتالي إنّ الكتلة الكبرى التي نمت في تركيبة الواردات هي من دول العالم المختلفة كفنزويلا وبعض الدول المغمورة التابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً والتي شجّعت روسيا على التعامل معها بقوة.

كذلك إنّ واردات النظام من الدول الغربية تكاد تكون صفراً بعد عام 2013؛ حيث انخفضت على خلفية العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تمّ قطعها من قِبل الغرب مع النظام.

تتركز أجزاء كبيرة من عمليات التجارة الخارجية والداخلية شمال سورية؛ حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية مع تركيا من قِبل مناطق سيطرة المعارضة حوالَيْ 1.3 مليار دولار أمريكي أواخر 2021[2]، وضِمن مناطق شمال شرق سورية هناك تبادُلات تجارية كبيرة مع العراق، خاصة مع نشاط حركة البناء والإعمار التي حصلت في القامشلي والمناطق المجاورة.

2. بِنْية الأسواق:

يُقصد بالسوق تلك التي تكون محل إنتاج وتبادُل للسلع. بالتالي إنّ التحوُّل في بِنْية الأسواق التجارية في سورية يُظهر مسألتين أساسيتين هما:

- **الانزياح الجغرافي للأسواق:** من المدن التي تعرضت للدمار إلى تلك المدن والقرى التي كانت أكثر استقراراً في الساحل السوري كما هو الحال في أسواق طرطوس التي توسّعت أسواقها بشكل ملحوظ، كما نشطت أسواق عند الحدود السورية التركية؛ بسبب عمليات النزوح والتكدس الحاصل شمال سورية كما هو الحال في سرمدا والدانا وجرابلس.

[2] المكتب الإحصائي التركي، قاعدة البيانات.

- **تغيُّر طبقة التجار التقليديين:** حيث خرج من سورية عدد كبير من التجار التقليديين مقابل دخول طبقة استفادت من الحرب سواءً في مناطق النظام أم قسد أم المعارضة السورية، ويُتوقع أنْ يُزيح هؤلاء فعلياً التجار السابقين من خلال وراثة شبكة علاقاتهم ومصالحهم وأعمالهم.

من الناحية القطاعية، ظهر في سورية عدد من الأسواق الجديدة كلياً كسوق السلاح وسوق الأدوات المنزلية، الذي نمَى على حساب المهجرين والنازحين، إضافة إلى أسواق العملات التي لم تكن تنتشر في البلاد كما هي عليه حالياً.

في الوقت ذاته، يُلاحَظ أنّ بعض الأسواق تراجعت بشكل كبير خاصة في قطاع الطباعة والنشر وقطاع شركات التأمين. كذلك، التراجع اللافت في قطاع الألبسة الجاهزة، الذي كان أحد أعمدة الصناعة السورية بعدما تعرض لضربة قاصمة؛ نتيجة خروج عدد كبير من الصناعيين ودمار وسرقة المعامل.

كما يُلاحَظ أنّ هناك أسواقاً تعرّضت لكساد ثم رواج نسبي مثل سوق العقارات الذي راح ينشط في السنوات الأخيرة بعد طول كساد، وسوق المواشي الذي يتعرّض لهبّات صاعدة وأخرى هابطة بين الفَيْنَة والأخرى.

هكذا فإن آثار تغيُّر بِنْية الأسواق قطاعياً وجغرافياً لا تنحصر في الواقع الراهن ولا في مؤشرات اقتصادية فقط، بل إن أبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية تحتاج إلى كثير من العمل للتخلص منها وتجاوُزها.

أبرز الأسواق الناشئة والمتراجعة في سورية

أبرز الأسواق الناشئة	أبرز الأسواق المتراجعة
سوق الأدوات المنزلية المستعملة	أسواق الكتب والطباعة والنشر
سوق السلاح	أسواق المواشي
سوق الألبسة المستعملة	أسواق السيارات
أسواق العملات الأجنبية	أسواق العقارات
أسواق الحبوب المخدرة	أسواق التأمين
أسواق شمال شرق سورية	أسواق حلب
أسواق شمال غرب سورية	أسواق حمص وريف دمشق

3. رجال الأعمال:

إنّ فشل عملية التنمية التي قادها حافظ الأسد جعل رجال الأعمال الطموحين يبقون بعيداً عن سورية، وانتشرت أعمال لهم في بيروت، وعمان ومصر وتركيا. لكن الطبقة الاقتصادية التقليدية حافظت على وجودها بشكل كبير خاصة في حلب ودمشق وحمص، وظهرت شخصيات مرتبطة بالسلطة تتعيّش على اقتصاد المناقصات. فرياض شاليش مثلاً هو أحد الشخصيات التي تم تعيينها في إدارة منشأة إنشاءات سكنية تتبع سرايا الدفاع في الثمانينيات ثم تولى رئاسة مؤسسة الإنشاءات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وهو مقرَّب من العائلة الحاكمة لسورية بصلة قرابة ولديه ولاء مطلق، كما أنّه جزء من أسرة تعمل في مجالات اقتصادية وأمنية وعسكرية، واستخدم نفوذه لتأسيس شركة إنشاءات خاصة وشركة اتصالات، واستطاع أن يقوم عَبْر شركته بتوريدات واستثمارات في كل من العراق ولبنان[3].

عملياً، تم تجميع ثروة رياض شاليش من خلال استغلال نفوذه في مؤسسة الإنشاءات العسكرية؛ حيث كان يحصل على مناقصات من الشركة الحكومية لشركته الخاصة وهو مدير للشركتين، كما كانت الأمور تسير عَبْر الجهاز المصرفي اللبناني والسوري بسهولة ويُسْر، فيما بدا أنه تيسير من السلطة الحاكمة مقابل الولاء الذي منحته العائلة لحافظ الأسد ثم لابنه بشار.

مع تسلُّم بشار الأسد السلطة ترك الاشتراكية خلفه وأدخل ما عرف بنظام السوق الاجتماعي وظهرت معه طبقة جديدة من رجال الأعمال عُرفت "بالذئاب الشابة"[4]؛ حيث استطاع الصاعدون الجدد أن يبدؤوا استثمارات فعلية ضخمة في مختلف القطاعات بناءً على ما راكمه آباؤهم من ثروات.

التهمت الذئاب الشابة كل شيء تقريباً معتمدة على مزيج من نفوذ وكاريزما وشهادات علمية؛ حيث استدركوا النقص الذي كان يواجه آباءَهم واستندوا إلى نفوذ الآباء وأموالهم لبناء تحالُفات جديدة فيما بينهم التقت بمصالح البرجوازية التقليدية من أبناء سورية لتشكل المعالم الجديدة للاقتصاد السوري. لم تَدُمْ هذه الحقبة طويلاً؛ إذ سُرْعان ما انقلبت سورية رأساً على عقب عام 2011 ليجد هؤلاء الشباب أنفسهم مضطرين للدفاع عن أنفسهم كونهم جزءاً من النظام.

---

[3] **رياض عيسى شاليش.. من الآباء المؤسسين للفساد والسرقة في سورية**، الاقتصاد، 2018/5/24، الرابط.

[4] **عزمي بشارة، سورية ودرب الآلام نحو الحرية**، المركز العربي لدراسة السياسات، قطر، الدوحة، ص305.

مع بَدْء الثورة السورية، انقسم رجال الأعمال وشبابهم إلى قسمين: أبناء النظام الذي فضّلوا البقاء بجانب النظام دفاعاً عن مكتسباتهم ومصالحهم، والمحايدون وداعمو الثورة الذين فضلوا الخروج من الأسواق نحو أسواق أخرى في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك طبقة رجال الأعمال من الفئات الصغيرة، الذين أسسوا أعمالهم في تركيا وأوروبا.

بالنتيجة تسبّبت هذه التحوّلات بإضعاف موارد النظام من الإتاوات القادمة من التجار، كذلك ضعّفت حركة الإنتاج الحقيقي في سورية، إضافة إلى أنّ العلاقات التجارية وشبكاتها دُمِّرت بشكل كبير ومن الصعب إعادة بنائها في المستقبل القريب. لقد دُمِّرت العلاقة الترابطية بين التجار والنظام، وصارت الشبكات الاقتصادية المحسوبة على النظام هي جزءاً منه، وابتعدت القُوى الاقتصادية المحايدة والمعارضة عن النظام بشكل ملحوظ نأياً بنفسها عن الاستغلال والتلوث بدعم الحرب، ويُتوقَّع أنّ النظام خسر القُوى الاقتصادية الكبرى عَبْر سياسات استغلالية ومطالبة هؤلاء بالانحياز لصفّه بشكل كامل.

ثالثاً: التحوّلات الاجتماعية في المشهد السوري

1. تغيُّر علاقة السلطات بالمجتمعات المحلية:

قبل عام 2011 كانت علاقة النظام بالمجتمعات المحلية قائمة على عزلها عن بعضها، وتفريق الكتل الكبيرة؛ فالكتلة السُّنية كانت مقسَّمة إلى بَدْو وأبناء ريف ومدينة، وكانت المدن الأقل أهمية تحصل على وزن رضائي عند النظام مثل حالة الرستن وبانياس وبعض القرى التي تحوي مسؤولين كباراً يضبطون علاقة المجتمع المحلي بالنظام عن طريق تقديم خدمات لهم عَبْر المسؤول الذي ينتمي لهذا المجتمع.

كما كان يُؤدي دوراً كبيراً في تصدير قيادات المجتمع المحلي المدنيّة. اقتصر ذلك بشكل كبير على المشايخ وبعض الصحافيين المحسوبين على السلطة، وكان على هؤلاء مراجعة الأفرع الأمنية للحصول على التعليمات بشكل دوري، ويتم التعامل مع مَن يتفلّت منهم بطريقةٍ مَا من زمام السلطة بطرق مختلفة من الضغط والتهميش.

استطاعت الكتلة الكبرى من المجتمعات المحلية التفلّت من علاقة الارتباط مع النظام، خاصة تلك المجتمعات التي احتسبها عليه عَبْر علاقة الضمان المشار إليها سابقاً، كالمجتمع المحلي في درعا، والرستن وبانياس وتلكلخ وبابا عمرو وعشرات المناطق الأخرى التي كانت تحوي مسؤولين كباراً مرتبطين بالسلطة يعملون على ربط هذه المجتمعات بها.

بعد عام 2011 أدرك الدروز في سورية –وكذلك المسيحيون والأكراد وغيرهم من الأقليات– أنّ النظام غير قادر على حمايتهم، ففي حين انخرط الأكراد في الثورة بشكل كبير وفضلوا التمترس في مناطقهم وإدارتها بعيداً عن النظام والمعارضة، أخذ الدروز دوراً محايداً إلى حدّ كبير لا يخلو من الخشية الدائمة من النظام لإدراك دوره في إشعال المجتمع المحلي بأي لحظة عَبْر طرق متعددة، مما جعلهم يبتعدون أكثر من مناسبة عن الصدام المباشر معه.

فضّل المسيحيون الحياد وهاجر معظمهم من سورية[5]، سواء لدول مجاورة أم أوروبا وأمريكا، في حين تمترست الأقلية العلوية خلف النظام لتحمي وجودها الذي بدأت تشعر أنه مهدد في حال وصول السُّنة للحكم، وهي تأثرت بخطاب النظام نفسه وتصرُّفاته على الأرض في تغذية الخطاب الطائفي.

عموماً يُمكن تلخيص التحوُّلات التي طرأت على علاقة المجتمع السوري مع السلطة عَبْر النقاط الآتية:

- تخلُّص الكثير من المجتمعات المحلية الريفية من العلاقة مع النظام، والتي كانت متصلة بمسؤولين كبار من أبناء المنطقة.
- ضعف تأثير النظام على الطبقة الاجتماعية المتوسطة والفقيرة؛ حيث خرج معظم الموظفين في القطاع العامّ من وظائفهم، وأدى انخفاض أجورهم إلى عدم تمسُّكهم بالوظائف العامة.
- إدراك الأقليات لدور النظام في تغذية الخلافات والنزاعات بينها وبين المجتمعات المجاورة، مما جعلها تخشى من أيّ تحرُّك للنظام سواء كان إيجابيّاً أم سلبيّاً.
- إدراك فئة من المجتمع السُّني أنّ هناك تهديداً لوجودها في سورية، بتفسير عمليات التهجير القسري التي قام بها النظام وإيران على أنّها تحوُّلات ديموغرافية، إضافة إلى عمليات القتل والاعتقال الواسعة والخطاب الطائفي المرافق لذلك. بالتالي بدأت هذه الفئة تشكيل تجمُّعات لها أكثرَ ارتباطاً، رغم عوامل الانقسام والتهميش والتوظيف التي مُورست بحقّها قبل عام 2011.
- وقوف المجتمع العلوي خلف النظام، وعدم اختيار الحياد، رغم توظيف النظام لهم للحفاظ على السلطة عَبْر الحشد في المؤسسات والمجموعات العسكرية والأمنية.
- نشوء مجتمعات متحرِّرة، بعيدة عن سلطة النظام شمال سورية وخارج البلاد، تعمل على تأهيل نفسها وتطوير أدوات الحكم بطرق غير معهودة.

[5] **بناء السلام داخل المجتمعات المحلية السورية**، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سورية، 2014/3/1، الرابط.

2. تغيُّر النفوذ الاجتماعي للأقليات:

بعد عام 2011 أصبح عموم المجتمع السوري وأطيافه أقلَّ اعتماداً على النظام، وأكثر اعتماداً على نفسه، وهي مسألة كافح النظام لعقود للتمسك بها.

- **المسيحيون:**

لا تُوجد إحصاءات دقيقة عن أعداد المسيحيين في سورية، لكنّ بعض التقديرات تُشير إلى أرقام بين 1.2 و1.5 مليون نسمة قبل عام 2011[6]، ويُتوقع أنّ المجتمع المسيحي خسر عدداً كبيراً من أفراده وأُسَره، عَبْر الهجرة إلى الخارج، وقد يكون المسيحيون خسروا 50% من أعدادهم على أقل تقدير. قسم كبير من هؤلاء ربما لم يعودوا مرتبطين بمجتمعاتهم وانخرطوا في المجتمعات المضيفة، رغم أصالتهم التاريخية في تكوين المجتمع السوري.

إنّ تراجُع أعداد المسيحيين في سورية يجعل المجتمع المسيحي أقل تأثيراً في المشهد السياسي والاقتصادي مستقبلاً، ورغم أنّ المسيحيين يُعَدُّون من طبقة متوسطة فما فوق في أغلب تكوينهم، إلا أن أموالهم لن تكون ذات تأثير كبير بسبب البِنْية التحتية المدمَّرة، التي لن تساعد على استثمار هذه الأموال في سورية.

- **العلويون:**

تأتي أبرز التحوُّلات التي حصلت على المجتمع العلوي في سورية من خسارتهم لعدد كبير من القوى الشبابية. مثلاً في عام 2017، قال شريف شحادة وهو صحافي سوري ومتحدث مدافع عن النظام: إن قتلى الطائفة العلوية فاقوا 100 ألف شخص. وقالت مصادر أخرى: إن الرقم فاق 150 ألفاً[7]، هذا الرقم يعني حوالَيْ 10% من عدد العلويين، ومعظم هؤلاء من الشباب، مما يعني تراجُع قدرتهم على الإنتاج والاستثمار المستقبلي، كذلك فإنّ معدل الزيادة يُتوقع أن ينخفض في الفترة المقبلة؛ حيث إنّ نسبة الإصابات في صفوف الطائفة أيضاً كبيرة، وقد ربط النظام حسابات الطائفة بشكل كبير به، مما جعلها تتراجع حتى مادياً وتتَّسم بمعالم الفقر وضعف الإنتاجية.

من جانب آخر إنّ تراجُع أعداد السكان العلويين يُؤثر بشكل عميق على قدرة ورغبة النظام في الحفاظ على نفوذه وسيطرته على المؤسّستين العسكريّة والأمنيّة، إضافة إلى حظوظ وفرص العلويين في الحضور بالسلطة مستقبلاً.

---

[6] **خبير ألماني: سورية خسرت مواطنيها المسيحيين ولن يعودوا إليها**، DW الألمانية، 2019/12/23، الرابط.

[7] مصادر: **150 ألف قتيل من موالي النظام السوري السياسة**، وكالة آكي الإيطالية، 2017/4/17، الرابط.

- **الشيعة:**

استفاد المجتمع الشيعي بشكل كبير مما حصل في سورية، وحصل بعضه على السلاح ومصادر القوة المستندة لإيران وحزب الله، وأسّس هؤلاء عشرات الجمعيات والهيئات في سبيل تشيُّع المجتمعات المحلية، ونجحوا بالسيطرة على بعض الاستثمارات في سورية. لكن من جانب آخر يُتوقَّع أنهم فشلوا في تحقيق هدفين هما: أولاً، التأثير في المجتمع العلوي وجعله تابعاً لهم، فمثلاً كان يتم شَحْذ هِمم المتطوعين العلويين قبل المعارك من قِبل رجال دين شيعة، وتم استخدام الخطاب الديني المشترك. وثانياً، تشييع مجتمعات محلية سُنية؛ فسياق الخلاف التاريخي، جعل من المجتمعات المحلية السُنية تبتعد عن التشيُّع رغم المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها، وهذا مُلاحَظ بشكل كبير في درعا.

استغلّ كلٌّ من إيران وحزب الله نفوذهما في سورية لإعطاء المجتمع الشيعي السوري حجماً وتأثيراً أكبر مما هو عليه في الواقع، دون أن يكون هناك أيّ مؤشرات ودلائل لتحقيق اختراق على مستوى المجتمع. علماً أنّ المجتمع الشيعي أيضاً فقدَ أيضاً نسبةً من قوته الشبابية بسبب حشدهم في المعارك منذ عام 2011 من قِبل النظام وإيران وحزب الله.

- **الدروز:**

حصل المجتمع الدرزي على مزيد من الاستقلال في القرار، وتأسست في السويداء –معقل الدروز الرئيسي– تيارات حزبية وفكرية متحرّرة. يُمكن القول: إنّ الدروز تحوّلوا لطائفة أكثر تماسُكاً في السنوات السابقة، حيث أدركوا أنّ استقرارهم يجب أن يكون بعيداً عن النظام، وأنهم يجب أن يكونوا مندمجين داخل المجتمع السوري وليس السلطة.

- **الأكراد:**

يُعتبر المجتمع الكردي ذا ميل إلى تحقيق استقلال كليّ أو جزئيّ عن السلطة. وبالفعل قام بخطوات مختلفة لتحقيق ذلك، وحالياً يخضع معظم السكان الأكراد في سورية لمشروع الإدارة الذاتية. أدرك الأكراد أنّ علاقتهم بالنظام يجب أن تكون حذرة؛ كونه تعامل معهم بسياسات انتقامية وانتهازية كثيراً في الماضي، ولا يمكن أن يعودوا للخضوع للسلطة بعد الذي حصل من تحرُّر.

في الواقع استطاع أكراد سورية التخلّص من التهميش الذي تعرّضوا له لسنوات من قِبل النظام، واستطاعوا بعد عام 2011 إثبات حضورهم في الكثير من قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3. انزياح في مجتمعات الأرياف والمدن:

مع الدمار الذي حصل في المدن وغلاء الأسعار الذي لحق بها، بدأت هجرة عكسية نحو الأرياف، وأصبحت مراكز الثقل الرئيسية لا تتركز في المدن الكبرى وحسب، بل إن تجمعات في الشمال السوري أصبحت لا تقلّ أهمية عن هذه المدن، كما هو الحال في أعزاز والدانا وسرمدا والباب وجرابلس التي نزح إليها مئات الآلاف من السكان.

مدن مثل حلب وحمص وريف دمشق دُمِّرت بالكامل بعد أن سيطر النظام عليها. كما أنّ دمشق لم تَعُدْ بذلك الشكل القديم ذاته، فهي فقيرة الخدمات وضعيفة البنى التحتية، وتمتلك شبكة مواصلات متهالكة، إضافة إلى أن التقنيات التي انقطعت عن البلاد لفترة طويلة جعلت كل شيء يبدو كأن المدن الكبرى تعيش في الفترة التي سبقت عام 2011.

كما أصبحت محافظة إدلب التي كانت تُلقَّب بالمنسية أكثر أهمية وحضوراً عند كل حديث عن سورية؛ لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بالكتلة السكانية. لقد نشطت التجارة بشكل كبير في هذه المناطق، كما تُؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في تعظيم دور تلك المجتمعات، عَبْر برامج بناء القدرات والتأهيل والعمل الجماعي.

4. انزياح في التيارات الفكرية:

أتاحت الثورة السورية مساحة لظهور تيارات فكرية جديدة أو مُنكفِئة. على سبيل المثال تعاظم الفكر السلفي بشكل كبير مع زيادة القمع، وارتفع الحديث عن الجهاد والجهادية، ومع تراجُع مستويات الضغط التي حصلت على المجتمعات المحلية بدأت حِدّة هذه الأفكار تهدأ أكثر؛ كما حصل مع السلفية الجهادية التي تنشط وترتبط بشكل كبير بالطوارئ.

كذلك إنّ أحزاباً وتيارات إسلامية أخرى أصبحت أكثر حضوراً في الثورة؛ حيث حضر الإخوان المسلمون بقوة في كافة مفاصل الحياة السياسية والمدنية. من جانب آخر انتشرت بين الشباب السوري في الخارج موجة من الفكر الحرّ والليبرالي وأصبحوا أكثر انفتاحاً على الأسواق الحرة والرأسمالية، وتشكلت أحزاب وحركات مختلفة، وحضرت العلمانية بشكل أكبر من السابق، فالدعوة لحياد الدين عن الدولة أصبحت حاضرةً في كثير من المناسبات.

الأفكار المتعلقة بالقومية العربية التي سيطر عليها حزب البعث وشركاؤه لسنوات طويلة بدأت تندثر، وأصبح المجتمع السوري أكثر قرباً إلى الوطنية منه إلى القومية، بل إن مجتمعات أصبحت أكثر حديثاً عن المحلية من الوطنية أو القومية. وبات لافتاً للانتباه تراجُع أفكار حزب البعث، واندثارها بين الشباب بما في ذلك المُوالي للنظام، بما يُشير إلى ضعف قدرة البعث لاحقاً على الحشد، بعدما كان قادراً على الحصول بالقوّة على دعم الكثير من السُكّان ليُهيمن على مفاصل الحياة السياسية ومؤسسات الدولة ومؤسسات التعليم.

خُلاصة

لم تَعُدْ سورية بعد عام 2011 تشبه ما كانت عليه قبل هذا التاريخ. لقد طرأت تغيُّرات عميقة ومؤثرة في بِنْية المجتمع والاقتصاد والسياسة؛ فلم تَعُد السلطة مركزية كما كانت وتوزعت السلطات على أطراف مختلفة، وتراجعت أهمية المدن الكبرى لحساب أطراف كانت مهمَّشة، وتراجعت أسواق وظهرت أخرى ناشئة، ولحقت في بِنْية الاقتصاد تغيّرات كبيرة، كما تغيّرت بِنْية المجتمع على نحو كبير وعميق.

لذلك فإنّ كلّ المحاولات الداخلية والخارجية لإعادة المشهد في سورية إلى ما قبل عام 2011 باءَت بالفشل، حتى أصبحت سورية في الوقت الراهن مختلفةً عما كانت عليه سابقاً بشكل عميق ومؤثّر.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co